صوت تركستان

مجلة إخبارية شهرية

العدد السابع والسبعون | مايو 2024

أين العالم الإسلامي من جرائم الإبادة الجماعية في الدول الإسلامية؟

جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام

شەرقىي تۈركىستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيىتى

TURKESTAN1533 | ISTIQLALTV.NET | EASTTURKISTAN | UYGHUR.ALHURRIA

أين العالم الإسلامي من جرائم الإبادة الجماعية في الدول الإسلامية؟

منذ بداية الإسلام تواجد أعداء الإسلام والمسلمين، الذين اتبعوا أساليب قمعية وعدوانية تجاه المسلمين من أجل إبادة المسلمين والإسلام الذي سيبقى موجودا حتى يوم الدين ولو أنكروه وحاربوه. فعانت شعوب كثيرة من ظلم المشركين والمنافقين الظالمين، فحدثت إبادة جماعية ضد مختلف الشعوب منذ الأزل مثل شعب الأندلس.

تتكرر تلك الجرائم والإبادات، يتكرر التاريخ المأساوي، ففي الآونة الأخيرة، زادت عمليات القمع والاضطهاد وجرائم الإبادة الجماعية في الدول الإسلامية، وخصوصا في تركستان الشرقية وفلسطين.

ملايين الأشخاص معتقلون في السجون ومعسكرات الاعتقال، ملايين الأطفال محرومون من آبائهم وأمهاتهم، ملايين الأزواج مفترقون قسرا، ملايين الآباء والأمهات يتحرقون شوقا لذريتهم، ملايين الأشخاص قد استشهدوا جراء التعذيب النفسي والجسدي. أعداد القتلة والأسرى تزداد يوما بعد يوم، ولكن لم ما زال العالم الإسلامي صامتا؟

في السابق، كانت الدول الظالمة تخشى الدول الإسلامية مثل الدولة العثمانية وغيرها.

ولكن الآن، باتت تلك الدول الظالمة تحتل الدول الإسلامية وتضطهد شعوبها، كما تكتسب تلك الدول الظالمة من صمت العالم الإسلامي، فتزداد قمعا وظلما ضد الشعوب المضطهدة.

القلب المسلم يبكي دما تجاه أحوال المسلمين المضطهدين، وصاحبه يسعى لمساعدتهم ودعمهم. فما بال العالم الإسلامي لا يتخذ موقفا قويا من أجل إيقاف الإبادة الجماعية وحماية الشعوب المسلمة.

اليتيم هو الذي مات والديه أو أحدهما، لذا ما معنى العنوان الذي هو عبارة أيتام ولكن آباؤهم أحياء! ما معنى أن يكون الطفل يتيما ولكن والديه على قيد الحياة؟ أيعقل ذلك؟

نعم مع الأسف، هناك مئات الآلاف من الأطفال الأيتام ولكن آباؤهم وأمهاتهم على قيد الحياة. من هم أولئك الأيتام؟ وأين يتواجدون؟ وكيف اعتبروا أيتاما رغم عدم وفاة آبائهم وأمهاتهم؟ ماذا حدث؟!!

في سنة 1949، احتلت الصين الشيوعية تركستان الشرقية وطبقت ضد شعبها أشد أنواع القمع والظلم والاضطهاد وجرائم الإبادة الجماعية، وما زالت مستمر حتى يومنا هذا، بل وتشتد أكثر يوما بعد يوم.

وخصوصا في السنوات الأخيرة، تقريبا منذ عام 2016، ازداد القمع بشكل لا يصدق ضد جميع فئات الشعب الأويغوري. حيث أنشأت الصين الشيوعية معسكرات الاعتقال الصينية التي اعتقلت فيها ملايين الأويغور ظلما وقسرا. ومعظم الأويغور الذين اعتقلوا فيها اختفت أخبارهم بشكل كامل، حيث لم يعرف ما إن كانوا على قيد الحياة أم لا. بل وإنما مئات الآلاف قد ماتوا واستشهدوا جراء التعذيب النفسي والجسدي.

إضافة إلى ذلك، أولئك الأويغور الذين هاجروا إلى تركستان الشرقية للنجاة من القمع والإبادة الجماعية، قد انقطعت علاقات معظمهم مع أهاليهم وأقاربهم المتواجدين في تركستان الشرقية. لذا الملايين من أفراد العائلات لا يستطيعون التواصل مع بعضهم البعض ولا يعلمون إن كانوا على قيد الحياة. نتيجة لذلك، انقطعت علاقات الأبناء والآباء والأمهات، فبات أولئك الأطفال أيتاما لأنهم أصبحوا بلا والدين رغم أن هناك احتمال لكون والديهم على قيد الحياة. أي أصبحوا أيتاما دون وجود حالة وفاة بسبب السلطات الصينية الشيوعية. وطبعا يوجد العديد من الأيتام الأويغور الذين استشهد والديهم على أيدي الصين الظالمة.

أي أولئك الأيتام هم أطفال تركستان الشرقية، متواجدون إما في تركستان الشرقية أو في مختلف أنحاء العالم، وخصوصا في تركيا. صاروا أيتاما و جرائم الإبادة الجماعية التي تطبقها الصين في تركستان الشرقية منذ سنة 1949م، وتنكر الصين تلك الجرائم وتدعي أنها من أجل محاربة الإرهاب والتطرف. ومع الأسف، ما زالت العديد من الدول الإسلامية تجاه قضية تركستان الشرقية.

استمرار العمل القسري للمزارعين

قال سكرتير قرية تشاقا بمحافظة تشيرا جنوب تركستان الشرقية: "لم أذهب إلى المنزل منذ ثلاثة أشهر، وأنا أقود الأعمال "التطوعي" (أي بدون أجر)! اليوم، أخذت حوالي 400 شخص من قريتنا إلى العمل "التطوعي"».

وبحسب وسائل تواصل "دوين" من وسائل التواصل الاجتماعي، فقد تم نقل مزارع في قرية تشاقا بمحافظة تشيرا في خوتان إلى العمل القسري رغم أنه مريض في 8 يناير 2024.

توفي بسبب المرض في طريق عودته من العمل. وبعد أن رفضت السلطات قبول المسؤولية عن وفاته، استشارت الأسرة مكتب محاماة لحل المسألة قانونيا. وتبين من المقابلة أن سكان هذه القرية يمارسون العمل القسري يومياً دون أجور.

قمنا بالاتصال بمركز شرطة القرية الصغيرة المذكورة في المقابلة لتوضيح حقيقة هذه المعلومة. وذكر الضابط أن الأعمال الإجبارية مستمرة في القرية، وأنهم يراقبون موقع العمل حفاظاً على "سلامة" المزارعين.

كشف سكرتير قرية تشاقا، أنه أخذ حوالي 400 شخص للعمل الإجباري يوم الاثنين (29 أبريل). وقال إن هناك 1436 شخصا في هذه القرية، وجميع القوى العاملة تقريبا تعمل في الأعمال الإجبارية. ويبدو من تصريحاته أن هذا العمل القسري مستمر ليس فقط في قرية تشاقا، بل في قرى أخرى أيضًا.

وذكرت المعلومات في وسائل التواصل الصينية"دوين" أن المتوفى تم نقله إلى القرية المجاورة وهو في حالة مرضية بسبب وصول فريق التحقيق. وأشار السكرتير إلى أن كادرين من المحافظة يقومان بالمراقبة حاليا في قريته. وكشف أيضاً أن الأعمال الإجبارية مستمرة منذ فترة طويلة، موضحا أنه جاء من قرية أخرى للعمل ولم يعد إلى منزله منذ ثلاثة أشهر. نظرًا لعدم رغبته في الإجابة على أسئلتنا حول ما إذا كان المرضى والضعفاء متورطين في العمل القسري أم لا، رفض السكرتير التعليق على الحادث الذي وقع في قريته يوم 8 يناير من هذا العام، "توفي رجل بعد عودته من العمل القسري". لكنه لم ينكر وقوع مثل هذا الحادث. وعندما سألناه عن اسم الشخص، قال إنه لن يجيب إلا عندما نلتقي وجهاً لوجه.

وأخبر السكرتير أنه أخذ السكان في 29 أبريل/ نيسان إلى العمل القسري، وأفاد أن العمل القسري المستمر حاليا متعلق بالاستقرار أكثر من جدوى الاقتصادي.

وفي مقابلة هاتفية في عام 2014، تم الكشف عن أن العمل القسري المسمى "موجة العمل القسري " لا يزال مستمرًا في آقسو شايار، ويتم تنفيذ هذا العمل من أجل إبعاد عقول الناس عن التفكير في الأشياء "غير المرغوب فيها" (مثل العبادات).

اللجنة الأمريكية الدولية للحرية الدينية: حركة التصيين في تركستان الشرقية تهدد الهوية الدينية والثقافية

أصدرت اللجنة الأمريكية الدولية للحرية الدينية تقريرا عن الحرية الدينية لعام 2024 في الأول من مايو، قائلة إن وضع الحرية الدينية في الصين ساء خلال العام الماضي، خاصة أن حركة "التصيين" في تركستان الشرقية تهدد الهوية الدينية والثقافية للسكان الأصليين في المنطقة.

وشدد التقرير على أنه يتعين على حكومة الولايات المتحدة إعادة إدراج الصين، التي "قامت بانتهاك الحرية الدينية بشكل دائم وممنهج وخطير"، في قائمة "الدول ذات الاهتمام الخاص" بالحرية الدينية؛ وينبغي لها أن تستمر في فرض الحظر على المسؤولين الصينيين المسؤولين عن انتهاك الحرية الدينية.

هذا هو التقرير الخامس والعشرون الذي تنشره اللجنة الدولية للحرية الدينية منذ أن أقر الكونجرس الأمريكي قانون الحرية الدينية العالمية في عام 1998. ويوصي التقرير الحكومة الأمريكية بإدراج الصين في قائمة الـ "دولة ذات اهتمام خاص" بالحرية الدينية التي تنتهك مبادئ الحرية الدينية لمدة 25 عامًا أيضًا.

ويحلل تقرير هذا العام حالة لحرية الدينية في 28 دولة خلال العام الماضي ويقدم بعض التوصيات الحاسمة لحكومة الولايات المتحدة والكونغرس.

أجرينا مع نوري توركل، مفوض اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية، مقابلة حصرية في الأول من مايو، وقال إن حملة التصيين التي تشنها بكين سببها خوفها من الأديان، وأنها تهدف إلى اقتلاع قيم الأويغور من جذورها.

ووفقا للتقرير، فإن حركة بكين "للتصيين" تطلب من الجماعات الدينية قبول العقيدة الدينية الماركسية للحزب الشيوعي، ومطابقة القواعد واللوائح الدينية معها، وهدم أو تغيير الأشكال المعمارية للكنائس المسيحية والمساجد الإسلامية على أنها "رموز أجنبية".

وقال التقرير: "في شينجيانغ (تركستان الشرقية) والتبت، وهما منطقتان للأقليات العرقية والدينية، تجبر حركة التصيين السكان المحليين على الاندماج في الأيدولوجية الحزب الشيوعي والثقافة الصينية وتهدد هويتهم الدينية والثقافية".

ويأتي التقرير السنوي للجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية في أعقاب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي عن حقوق الإنسان والذي صدر الأسبوع الماضي. ويظهر التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية أن الصين تواصل ارتكاب "الإبادة الجماعية" و"الجرائم ضد الإنسانية" ضد الأويغور.

دعا روبرت مكاو (Robert Mc-Caw)، مدير الشؤون العامة بمجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية، وهو أحد أكبر المنظمات الإسلامية في الولايات المتحدة، حكومة الولايات المتحدة إلى معاقبة المسؤولين الصينيين على الفور. وأبدى دعمه لحكومة الولايات المتحدة في معاقبة المسؤولين الصينيين المسؤولين عن التدمير الديني والإبادة الجماعية.

وفي مقابلة أجريت معه في الأول من مايو، قال روبرت مكاو:إن منظمته تؤيد "توصيات لجنة الحرية الدينية التابعة لمجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية أو العقوبات الحالية ضد المسؤولين الصينيين المسؤولين عن الإبادة الجماعية والاختطاف والاغتصاب والعمل الجبري ضد الأويغور والشعوب التركية الأخرى في شينجيانغ وتدعم تنفيذ الإجراءات العقابية المستهدفة. وفي الوقت نفسه تدعو وزارة الخارجية ووزارة المالية إلى الاستمرار في تنفيذ الإجراءات العقابية. »

وأشار روبرت مكاو إلى أن إدارة بايدن يجب أن تكون أكثر نشاطًا في قبول اللاجئين الأويغور في الولايات المتحدة. وقال روبرت مكاو: "يدعو مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية إدارة بايدن إلى القيام بعمل أكثر استباقية في معالجة وقبول مسلمي الأويغور والأقليات التركية الأخرى التي تواجه الإبادة الجماعية في الصين إلى الولايات المتحدة. ونحن نعتقد أن الحكومة بحاجة إلى تحويل أقوالها إلى أفعال في قبول هؤلاء اللاجئين بشكل فعال. »

وفي خطة اللاجئين الأمريكية لعام 2022 وخطة ميزانية 2023، أعلنت إدارة بايدن أنها ستزيد عدد اللاجئين المقبولين في الولايات المتحدة من 60 ألفًا إلى 125 ألفًا في عام 2023. ووفقا لتقرير اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية، قبلت إدارة بايدن 62 ألف لاجئ فقط في عام 2023. في ذلك الوقت، حدد الرئيس بايدن الأويغور كإحدى الفئات الاجتماعية التي يجب مراعاتها مسبقًا عند قبول اللاجئين إلى الولايات المتحدة، ولكن يُعتقد أنه لا يوجد دليل ملموس على أن الحكومة الأمريكية قبلت لاجئي الأويغور في ذلك العام.

ومع ذلك، أكدت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية أنه هذا العام، استمرت القيود المفروضة على الأويغور من قبل الصينيين مثل الاعتقال والسجن والعمل القسري ومنع الصيام، وكان كبار قادة الحزب الشيوعي يتحدثون عن تكثيف القمع في شينجيانغ ومواصلة تحويلهم إلى الصينيين.

وبحسب التقرير، فإن "بعض الأشخاص أصيبوا بأمراض خطيرة بينما توفي آخرون في السجن أو بعد وقت قصير من إطلاق سراحهم. واستمرت الأعمال القسري للأويغور، بما في ذلك الموجودين في السجون. ومنع الأويغور من الصيام في رمضان، وتم اتخاذ تدابير مسبقة لمنعهم من الصيام، وتم تخصيص شينجيانغ كوجهة سياحية.

وقال نوري توركل، مفوض اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية، إن القوانين المتعلقة بالأويغور في الولايات المتحدة لا يتم تطبيقها بشكل كامل، وإنهم، كوكالة حكومية، يوصون الحكومة بتطبيق هذه القوانين بشكل كامل.

قبل أن تصدر اللجنة الأمريكية الدولية للحرية الدينية تقريرها السنوي في الأول من مايو، شهدت ثيا لي (Thea Lee) ، نائبة مساعد وزير العمل الأمريكي، في الكونجرس الأمريكي أنه على الرغم من القانون الأمريكي، لا تزال الشركات الأمريكية تتعامل مع تركستان الشرقية. وأخبرت تيا لي أعضاء مجلس النواب الأمريكي أنه في الوضع الحالي، ليس من الممكن لمفتشي العمل إجراء تفتيش عمل محايد في تركستان الشرقية. وفي شهادتها أمام اللجنة التنفيذية للشؤون الصينية بمجلس النواب الأمريكي، قالت إن الطريق الوحيد الذي يمكن للشركات الأمريكية أن تتجنب التورط في العمل القسري هو "الخروج من شينجيانغ".

وفاة أخوان شقيقان في يوم واحد في سجون الصين

يعد سجن قارابوغرا أحد أقدم السجون في مقاطعة كونَس شمال تركستان الشرقية. وبعد عام 2017، تم توسيع السجن بشكل أكبر وتم جلب السجناء من جميع أنحاء تركستان الشرقية. وتبين أنه في بداية الشهر الجاري توفي في هذا السجن شقيقان يُدعيان صديق جان عبد الحكيم وعبد الأحد عبد الحكيم.

خلال مقابلاتنا الهاتفية إلى مدينة إيلي، كشف ضابط يعمل في قسم الشرطة في محافظة كونَس، لكنه لم يرغب في الكشف عن هويته، أنه تم إطلاق سراح جثتي شخصين من سجن قارابوغرا. وكان يعمل كحارس أمن على الطرق التي تمر السيارة التي تنقل الجثة. وقال: كون الجثتين لأخوين شقيقين لقيا حتفهما في اليوم نفسه قد لفت انتباهه. ولم يستطع أن يسأل رئيسه عن الأمر لأنه ليس من صلاحياته الاستفسار عن هويات القتلى وسبب الوفاة. ولكن بالنظر إلى أن الأخوين ماتا في نفس اليوم، فقد افترض أنهما ماتا في حادث ما. وبعد أيام قليلة، سمع شائعات عن وفاة سجينين في اشتباك بين الشرطة ونزلاء السجن في منطقة العمل بسجن قارابوغرا قبل يوم من إخراج الجثة مع زملائه.

وقال: إن المعلومات عن الحادث لم تعلن في الاجتماع الرسمي، وبسبب طبيعة الحادثة المأساوية انتشر الخبر بين ضباط الشرطة في كونَس رغم إبقائها طي الكتمان.

اتصلنا بالسلطات المختصة في مدينة إيلي ومحافظة كونَس للحصول على المعلومات حول الحادث. ورفض المسؤولون التعليق، مشددين على أن أي شيء يحدث في السجن يعتبر سريا. ضابط من مكتب إدارة سجون مقاطعة كونَس، على الرغم من أنه لم يُفدنا بأي معلومات عن الحادث بنفسه، إلا أنه دلّنا على ضابط كان على علم بمثل هذه الحوادث في سجن كارابوغرا. تحدث الضابط إلى ضابط في سجن قارا بوغرا عبر مكبر الصوت بينما كان هاتفنا متصلاً. وتبين من حديثهما أن الأخوين ماتا في سجن قارابوغرا. وخلال المحادثة، أشار ضابط السجن إلى أن موت الأخوين لم يكن بسبب المرض، وأنهم بصدد اختلاق سبب الوفاة.

ثم اتصلنا بضابط السجن مباشرة. وكشف الضابط الذي ذكر أنه يعمل في سجن قارابوغرا منذ 25 عاماً، أن اسم شقيق المتوفى صديق جان واسم شقيقه عبد الأحد. وكشف أيضًا أن مسقط رأس الأخوين هو آرتوش.أن ضابط الشرطة سمع من زملاءه الذين لم يرغب في الكشف عن هويتهم، أنه في مكان العمل، رأى أحد الأخوين شقيقه يتم جره من ساقه، فهرع إلى الشرطة وحرر شقيقه من يدي الشرطي تشاجر الشرطي والشقيقان في البداية ثم اشتبكوا، وتدخل شخص ثالث من الشرطة في الشجار، فأطلق الشرطي النار على الأخوين، فقتلهما. ويقال إن هذا حدث في حقل خضروات تابع لسجن قارابوغرا.

وفي تحقيقاتنا، تمكنا من معرفة أسماء السجناء، أنهما الأخوان شقيقان، إلا أن أسباب القبض عليهم ومحاكمتهم ومدة الحكم عليهم لم تعرف بعد. في استفساراتنا السابقة، علمنا أن العديد من الطلاب الذين أعيدوا من مصر حوكموا في آرتوش، مسقط رأسهم، وأرسلوا إلى سجن كونَس قارابوغرا. كما تأكد من خلال تحقيقاتنا وفاتهم، لكن المعلومات حول نوعية الصراع الذي أدى إلى مقتلهم لم يتم التأكد منه بعد.

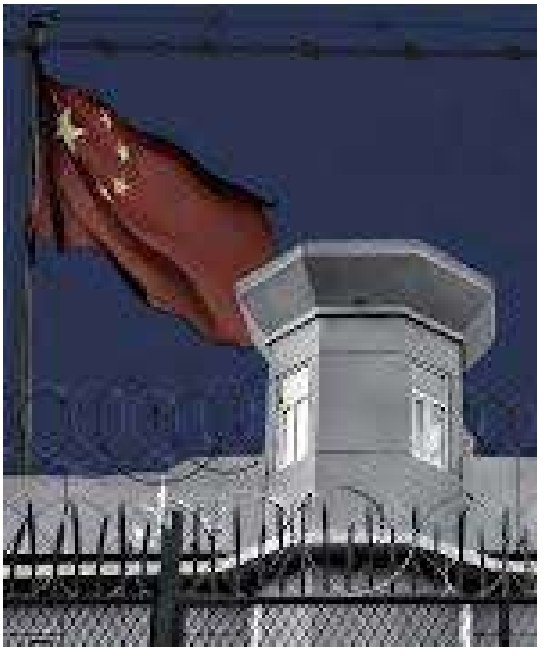

ندوة عنوانها: "تركستان الشرقية ماضيها وحاضرها ومستقبلها"

في الآونة الأخيرة، نظمت الجامعات والمدارس الثانوية في أجزاء مختلفة من تركيا ندوات خاصة حول مشكلة الأويغور، وتم إطلاع الطلاب الأتراك على التاريخ والثقافة والحياة الاجتماعية والمشاكل الحالية المتمثلة في الاضطهاد والإبادة الجماعية التي تمارسها الصين على شعب الأويغور.

في 22 مايو، عُقدت ندوة حول "ماضي وحاضر ومستقبل تركستان الشرقية" في جامعة تشاناق قلعة مع تنظيم "نادي المسؤولية الاجتماعية" التابع لـ "جامعة 18 مارس في تشاناة قلعة " التركية.

وشارك في الندوة رئيس اتحاد علماء تركستان الشرقية والأستاذ بجامعة المدنية في إسطنبول الأستاذ المشارك الدكتور عالم جان بوغدا، والأمين العام لجمعية مراقبة حقوق الإنسان عبد الأحد أودون، وتحدثا عن "ماضي وحاضر ومستقبل تركستان الشرقية".

حضر الندوة أساتذة وطلبة الجامعة المذكورة أعلاه، وتحدث الدكتور عالم جان بوغدا عن القمع والمعاناة التي تعرض لها شعب تركستان الشرقية منذ سنوات طويلة،

والمآسي التي يمرون بها، والسياسات القمعية للدولة الصينية، والإبادة الجماعية والمعسكرات العقابية.

وأمام قاعة الاجتماعات، تم تنظيم معرض صور لثقافة وعادات الأويغور والإبادة الجماعية.

ومن أجل الحصول على معلومات كاملة حول هذا الأمر، تحدثنا مع مولوت أحمد، رئيس "نادي المسؤولية الاجتماعية" التابع لـ "جامعة 18 مارس في تشاناك قلعة التي نظمت اللقاء.

وقال السيد مولود أحمد عن الهدف من تنظيم هذا المؤتمر: "لقد نظمنا هذا الاجتماع لعدد من الأسباب. لأننا نريد أن يكون لدى طلاب جامعاتنا فهم لقضية تركستان الشرقية وزيادة شعورهم بالمسؤولية في هذا الشأن، وكذلك تأكيدا لموقفنا أننا مع شعب تركستان الشرقية، ونظهر أننا نريد أن نداوي جراحهم ولو قليلاً".

كما أعرب السيد مولود أحمد في كلمته عن دعمه للأويغور: "لم تتخل الدولة الصينية عن الاضطهاد الخطير للأتراك والإسلام هناك. وليس من الضروري أن تكون تركيًا أو مسلمًا لمعارضة هذه الإبادة الجماعية ويكفي كونك إنسانًا لمعارضة هذا الظلم نحن نؤمن بأننا سنكون دائمًا مع شعب الأويغور وتركستان الشرقية. كشباب من ذوي الفهم التركي والإسلامي، من واجبنا الذي لا رجعة فيه أن ندعم نضالهم من أجل الحقوق والحرية. "علينا أن نحترم حقوق الإنسان ونحارب القمع."

كما حصلنا على آراء طالب تركي يدعى ياسين يوجَل، مدير نادي المسؤولية الاجتماعية، حول الأويغور. وقال: "من المستحيل بالنسبة لنا أن نبقى صامتين ضد القمع والاضطهاد الممنهج الذي تمارسه الدولة الصينية ضد الأويغور. إن الهجمات الممنهجة ضد الثقافة الوطنية للأويغور ودينهم وحقوقهم الإنسانية تؤذي الضمير المشترك للإنسانية". لقد حان الوقت للوقوف معًا ورفع أصواتنا ضد هذه الجرائم المهينة للإنسانية. إننا ندين السياسة القمعية التي تنتهجها الدولة الصينية في تركستان الشرقية وندعو إلى وضع حد لهذا القمع.

الصين تشجع المستوطنات الصينيات في تركستان الشرقية على الولادة

في السنوات الأخيرة، مع تراجع الاقتصاد في المقاطعات الصينية وتزايد معدل البطالة يوما بعد يوم، هناك المزيد من المستوطنين الصينيين يأتون إلى تركستان الشرقية تحت ذريعة "المساعدات الموجهة إلى شينجيانغ". بالإضافة إلى "فرص عمل" تقدمها الحكومة الصينية للصينيين، فإن الإسكان المجاني والأراضي الزراعية وغيرها من الامتيازات الخاصة تشجع المزيد من الصينيين على القدوم إلى تركستان الشرقية. في الحقيقة أن السياسة الجديدة المتمثلة في منح بدلات الولادة للشعب الصيني يتم تنفيذها الآن تظهر أن الصين تواصل البحث عن طرق لزيادة عدد السكان الصينيين في تركستان الشرقية.

ووفقا للمعلومات المنشورة مؤخرا على الموقع الإلكتروني لمكتب التأمين الطبي الإقليمي للحكومة المحلية، نفذت السلطات الصينية سياسة لتسوية استحقاقات الأمومة للعاملات اللاتي قدمن من المقاطعات والمدن الصينية الأخرى على الفور.

أدخلت الحكومة هذه السياسة الجديدة لمعالجة المشاكل التي تواجهها العاملات اللاتي لديهن التأمين الصحي في تركستان الشرقية في التقدم بطلب للحصول على استحقاقات الأمومة.

وذكرت "صحيفة شينجيانغ" أنه بموجب هذه السياسة، يمكن للعاملات في أورومتشي وسانجي وآقسو وأماكن أخرى أن يلدن في المستشفيات المحلية والمراكز الطبية في تركستان الشرقية، حتى لو لم يعدن إلى البر الرئيسي للصين؛ فقط عن طريق مسح المعلومات الضرورية على الهاتف يمكنهن التمتع ببدل الأمومة؛ ليست هناك حاجة للسفر إلى المدن أو المقاطعات التي جئن منها.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تنفيذ "التحقق التلقائي" من معلومات استحقاقات الأمومة. يمكن للمؤسسات الطبية تقديم معلومات الأمومة مباشرة من خلال منصة معلومات التأمين الصحي، ويمكن لمنصة المعلومات استخراج بيانات استحقاقات الأمومة تلقائيًا.

ثالثا، ستضمن هذه السياسة عدم ارتكاب أي أخطاء عند التقدم بطلب للحصول على إعانات الأمومة. وأكد التقرير أن هذه السياسة تساعد على التنمية السكانية.

وهذا يعني أنه الآن في مناطق التنسيق التسعة في منطقة الأويغور ذاتية الحكم، من الممكن الحصول على بدل الأمومة تلقائيًا من خلال نظام معلومات التأمين الطبي؛ قد يحق للأشخاص المؤمن عليهم الحصول على استحقاقات الأمومة حتى لو لم يتقدموا بالطلب للحصول على بدل الأمومة.

يتضح من هذه السياسة أنه بينما تواصل الحكومة الصينية ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وتشديد القيود السكانية على الأويغور، فقد خففت إلى حد كبير القيود المفروضة على تنظيم الأسرة في البر الرئيسي للصين، مما شجع الصينيين على إنجاب المزيد من الأطفال والقدوم إلى تركستان الشرقية وإنجاب الأولاد فيها.

نشر أدريان زينز، أحد كبار الباحثين في الصندوق التذكاري لضحايا الشيوعية في العاصمة واشنطن، تقريرًا لعام 2021 بعنوان "التغير السكاني للأويغور: تحليل لاستراتيجية بكين لتكثيف عدد السكان في جنوب شينجيانغ" استنادًا إلى بعض المعلومات التي كشفت عنها وثائق الحكومة الصينية وإحصاءات أخرى، إذا استمرت سياسات الصين تجاه تركستان الشرقية بهذه الطريقة، فسوف ينخفض معدل نمو سكان الأويغور، بحلول عام 2040، سينخفض عدد المواليد بمقدار 2.6 مليون إلى 4.05 مليون شخص.

ووفقاً لتقرير أدريان زينز، تعتبر الحكومة الصينية تركز الأقليات السكانية في منطقة معينة بمثابة تهديد لأمنها القومي. أي، بحسب زينز، في العشرين عامًا القادمة، سينخفض عدد سكان الأويغور في وادي تاريم بعدة ملايين، وسيزداد عدد السكان الصينيين بنسبة 25 بالمائة في هذه المناطق. وفقًا لتفسير باحثي الحكومة الصينية، عندما تتجاوز نسبة السكان الصينيين النسبة المئوية لسكان الأويغور في مقاطعات ومدن وادي تاريم، سيتحقق ما يسمى بـ "التفوق السكاني". في هذا التقرير، وصف أدريان زينز أيضًا سياسة الصين المتمثلة في تعمد تقليل عدد سكان الأويغور من خلال وسائل مثل تحديد النسل وتعقيم النساء كرهاً تحت اسم "سياسة الولادة المخططة" بأنها "إبادة جماعية".

ما هي العلاقة بين هذه السياسة الجديدة لتسهيل حصول المستوطنين الصينيين في تركستان الشرقية على إعانات الأمومة بشكل أسهل وأكثر كفاءة، والسياسات المستمرة للسلطات الصينية لتغيير التركيبة السكانية لتركستان الشرقية ؟ من أجل الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً حول من سيستفيد من هذه السياسة ونطاقها، وفقًا لبيان المسؤول الذي تلقى مكالمتنا في مكتب قيادة المساعدات المستهدفة

في جيجيانغ التابع لحكومة مقاطعة قزيلسو، تم الكشف عن أن ما يسمى "المساعدات الموجهة" سيستفيد من هذه السياسة الجديدة المستوطنون الصينيون الذين قدموا من المقاطعات الصينية إلى تركستان الشرقية.

وقال: "بالنسبة لعمالنا الذين أتوا من جيجيانغ لمساعدة شينجيانغ، فإن هذه السياسة تعني أنه يمكنهم إرسال الفواتير إلى المستشفيات المحلية من خلال النظام عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى دفع رسوم إضافية للإجراءات".

سألناه عن عدد الأشخاص من جيجيانغ الذين جاءوا "لمساعدة شينجيانغ" الآن. فأجاب: "لقد جاء أكثر من ألف من عمالنا إلى ولاية قزيلسو ذاتية الحكم للحصول على مساعدة مستهدفة في مراحل مختلفة. وسيتم توسيعه تدريجيًا ليشمل مدنًا أخرى في ظل زخم سياسة التوظيف بين المناطق في بلادنا.

كما أجرينا مقابلة مع امرأة صينية من شانشي حصلت على منحة أمومة من خلال مستشفى الشعب في سانجي لفهم المزيد عن تنفيذ سياسة استحقاقات الأمومة.

وقالت إنها أنجبت طفلها مؤخرًا في مستشفى رئيسي في سانجي، وبعد أن علمت بهذه السياسة، كانت سعيدة جدًا لأنها تمكنت من الحصول على بدل الأمومة دون الحاجة إلى العودة إلى مسقط رأسها.

مسقط رأسي هو شانشي، وقد أتيت أنا وزوجي إلى شينجيانغ للعمل. ولذلك أنجبت طفلي في شينجيانغ. اعتقدت أنه بما أن سجل سكاني غير موجود هنا، فلا يمكنني التقدم بطلب للحصول على بدل الأمومة هنا، ويجب أن أعود إلى بلدي أو يجب على مواطني بلدتي إرسال الأوراق اللازمة. ومع ذلك، عندما اتصلت برئيس شركتنا وسألته عن المستندات التي يجب أن أرسلها من أجل الحصول على بدل الأمومة، أخبرني أنه يمكن الآن استلام البدل في هذا المكان نفسه. بالأمس، أعطاني هذا المستشفى بدل ولادة بقيمة ألفي يوان. على كل حال، ألفي يوان ليس مبلغا زهيدا.

سألناها أيضًا عن المستندات المطلوبة للحصول على بدل الأمومة، فأوضحت أن العملية كانت أسهل من المتوقع، حيث لم يكن هناك سوى بطاقة هويتها والتأمين الصحي التعاوني وخطاب تعريف الشركة وإثبات المستشفى لصرف بدلها عبر الإنترنت. وقالت أيضًا إن أولئك الذين قدموا إلى شينجيانغ من أي مكان يمكنهم المطالبة بنفقات الولادة بهذه الطريقة. وأوضحت أنه وفقا للمعيار الحالي، سيتم منح 800 يوان للائي يلدن بأنفسهن، وسيتم منح 2000 يوان للائي يلدن عن طريق العملية القيصرية.

لقد مر أكثر من عامين منذ أن جاءت هذه المرأة الصينية من مقاطعة شانشي للعمل في سانجي . سألناها: "لماذا لا تتمتع المجموعات العرقية المحلية في تركستان الشرقية بنفس السياسات التي تتمتع بها أنتم المستوطنون؟ ولم هذا التميز؟". وصمتت لحظات، ولم تعرف ماذا تقول، قالت:"أنا بصراحة لا أعرف سبب وجود هذا الاختلاف الكبير"، وأغلقت الهاتف.

في عام 2017، بدأت الحكومة الصينية في اتخاذ إجراءات صارمة ضد "منتهكي سياسة تنظيم الأسرة" التي تستهدف الأويغور، ومكافأة أولئك الذين أبلغوا عن "أقاربهم الزائدين". وبدأت العقوبات الصارمة على عائلات الأويغور والكازاخ الذين لديهم "ولادات أكثر من المسموح لها"، بغض النظر عن عمر الطفل، وتم إخضاع النساء لتركيب لولب تحديد النسل وعمليات التعقم. ومن المعروف أن مثل هذه العقوبات مستمرة حتى اليوم. في الأيام الأخيرة، انتشر مقطع فيديو قصير لامرأة من الأويغور تشكو من اضطرارها لدفع غرامة مقابل طفلها الذي ولد "خارج سياسة تنظيم الأسرة".

وقالت تورسون آي ضياء الدين، شاهدة المعسكر والمقيمة في الولايات المتحدة، إنها تشعر بالإهانة والظلم لأن الصين تطبق الآن سياسات جديدة لتشجيع المهاجرين الصينيين على إنجاب الأطفال.

وبحسب تورسون آي ، فإن ثماني نساء من أصل 40 امرأة في الزنزانة التي احتُجزت فيها في معسكر مقاطعة كونَس، سُجنَ وعوقبن بشدة لارتكابهن جريمة "الإنجاب خارج نطاق تنظيم الأسرة".

وقالت تورسون آي أيضًا إن نساء الأويغور لسن فقط في المعسكرات والسجون، ولكن حتى خارج المعسكرات، هن ضحايا التعقيم القسري والإجهاض القسري والغرامات والعقوبات الباهظة لأولئك الذين لديهم أكثر من الأطفال خارج نطاق تنظيم الأسرة.

ويعتقد أن الحكومة الصينية، التي كانت تقيد بشدة نمو سكان الأويغور، بدأت للتو في تنفيذ سياسة لتشجيع المستوطنين الصينيين على إنجاب الأطفال، في الواقع، أنها تهدف إلى استبدال السكان الأويغور الذين أبادتهم الصين خلال فترة الإبادة الجماعية بالصينيين، وما هي إلا استمرار لسياسة الإبادة الجماعية.

منظمات إسلامية ماليزية تصدر بيانًا مشتركًا لدعم الأويغور ووقف الإبادة الجماعية

في الصورة: قادة المنظمات الإسلامية في ماليزيا.

ذهبت مؤخرًا لجنة مكونة من 4 أعضاء يمثلون مؤتمر الأويغور العالمي ومؤسسة حقوق الإنسان الأويغورية إلى ماليزيا وعقدت اجتماعات مع المنظمات الإسلامية ومنظمات حقوق الإنسان. وبعد لقاءات واجتماعات مع قادة تلك المنظمات، أصدرت المنظمات الإسلامية في ماليزيا بيانًا مشتركًا، أعلنت فيه على وجه التحديد أنها لم تنس قضية الأويغور وستبقيها على جدول أعمالها.

قال السيد عمر قانات، الذي أجرى مقابلة معنا قبل مغادرته كوالالمبور بماليزيا في الأول من مايو، إن زيارتهم لماليزيا في الفترة من 25 أبريل إلى 1 مايو من هذا العام كانت ناجحة "إن أكبر انتصار في ماليزيا كان في 30 أبريل، حيث أصدرت المنظمات الإسلامية في ماليزيا بيانًا مشتركًا، أعلنت فيه أنها ستواصل العمل لوقف الإبادة الجماعية للأويغور. "هذا هو أفضل رد على محاولة الصين اليائسة لوقف أنشطتنا في ماليزيا."

وصرح السيد عمر قانات أن السفارة الصينية في ماليزيا اتخذت العديد من الإجراءات لوقف زيارة الوفد إلى ماليزيا، "لقد قامت السفارة الصينية بالكثير من الأنشطة القذرة. لقد قاموا بمحاولات يائسة لعرقلة طريقنا في ماليزيا، ومنع محادثاتنا، وخاصة لتدمير علاقتنا مع المنظمات الإسلامية. إلا أنهم لم يتمكنوا من نيل مئاربهم وفشلوا، وأكدها بيان مشترك أصدرته المنظمات الإسلامية في 30 نيسان/أبريل. » قامت لجنة مؤتمر الأويغور العالمي بزيارة ماليزيا وإندونيسيا عدة مرات منذ عام 2019، وعقدت سلسلة من الفعاليات والاجتماعات، وأقامت تعاونًا ممتازًا مع المنظمات غير الحكومية في ماليزيا. وقال السيد عمر قانات إنه على الرغم من أن أنشطة اللجنة تعرضت لبعض الأضرار بسبب الدعاية المضادة التي قامت بها الصين في الآونة الأخيرة، فقد تم إعادة التعاون من خلال هذه الزيارة. وقال: "لقد أنشأنا في السابق علاقات جيدة للغاية مع المنظمات الإسلامية في ماليزيا. لقد عملنا معهم لسنوات عديدة. بعد 7 أكتوبر من العام الماضي، نشأت بعض حالات سوء الفهم. لكن خلال زيارتنا قمنا بإعادة تأسيس هذه الشراكة. »

وقال السيد عمر قانات إنه التقى ليس فقط مع المنظمات الإسلامية، ولكن أيضًا مع منظمات أخرى مثل منظمات حقوق الإنسان، وأن هذا كان نجاحًا خاصًا لهذه الزيارة التي ذهبنا إليها. على سبيل المثال، تحدثنا مع ممثلي منظمة العفو الدولية هنا. التقينا أيضًا بممثلي منظمات المغتربين. التقينا بممثلي بعض المنظمات الحقوقية وأطلعناهم على مشاكلنا وأقمنا علاقات جديدة معهم.

في الصورة: قيادات منظمة المرأة والفتيات

في الصورة: مفوضة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الماليزية البروفيسور نور آزياه بنت مهيد أوال (الثانية من اليمين)

وكيفية التعاون معهم في اتخاذ القرارات بشأن قضية تركستان الشرقية في المؤسسات الحاسمة والمهمة في ماليزيا. لقد وضعنا خططًا مهمة لهذا الغرض. وبخلاف هؤلاء، التقينا بأعضاء في البرلمان ونشطاء شباب ونشطاء في مجال حقوق الإنسان، وأجرينا معهم المحادثات المفيدة ووضعنا بعض الخطط جيدة للغاية.

وقال السيد عمر قانات إنهم التقوا في 29 أبريل مع الأمين العام لخلية شباب الحزب الحاكم في ماليزيا مهيد حافظ بن عريفين ونوابه، والمفوض الوطني لحقوق الإنسان في ماليزيا البروفيسور السيدة نور آسيا بنت مهيد أوال، بالإضافة إلى قادة المنظمات الإسلامية. والمنظمات النسائية المسلمة كانت هناك مناقشات وخطط حول ما يجب القيام به على المستوى الدولي وفي ماليزيا لوقف المذبحة.

في الصورة: مفوضة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الماليزية البروفيسور نور آزياه بنت مهيد أوال (الثالثة من اليمين)وقالت المتحدثة الرسمي باسم مؤتمر الإيغور العالمي، ومديرة اللجنة النسائية بالمؤتمر، ومديرة إدارة الاتصال الدولي بالمؤتمر، زومرت آي أركن، إنه على الرغم من كل العقبات، إلا أن الزيارة إلى ماليزيا سارت بشكل جيد وكانت ذات أهمية كبيرة.

الوفد المكون كلا من مدير تنمية حقوق الإنسان للأويغور السيد عمر قانات ، وخبيرة تنمية حقوق الإنسان للأويغور السيدة لويزا غريف (Louisa Greve)، وأعضاء مؤتمر الأويغور العالمي السيدة زومرت آي أركن والسيد عادل عبد الكريم الدين، التقوا مع رئيس جمعية المحامين المستقلين في ماليزيا السيد جمال الدين، وأكثر من 80 منظمة غير حكومية، والسيد عزمي رئيس اتحاد المنظمات الإسلامية، والسيد زهري يوحي رئيس منظمة "ماليزيون من أجل الأويغور". وتم خلال هذه اللقاءات مناقشة بعض الاتفاقيات وتم وضع خطط العمل حول تحقيق بعض التعاون مع مؤتمر الأويغور العالمي.

الصين تهدد بحملة إضافية لإرسال كوادر حكومية إلى بيوت المسلمين

أكد أمين لجنة الحزب الشيوعي في تركستان الشرقية التي تسميها الصين شنجيانغ، ما شينغروي في اجتماع اللجنة الدائمة للحزب على الحفاظ على الاستقرار ومكافحة الإرهاب، وأكد بشكل خاص على نشر عدد كبير من الكوادر في المدن والقرى على المستوى القواعد الشعبية في جنوب منطقة الأويغور (تركستان الشرقية).

وبحسب أخبار شبكة "تانغريتاغ" الصينية في 25 أبريل، فقد أشار ما شينغروي بشكل خاص إلى مسألة إرسال الكوادر إلى المستوى القاعدي في الاجتماع الخاص للجنة الدائمة للجنة الحزب الذي عقد في أبريل 24. ودعا في خطابه إلى "إرسال الكوادر والمواهب المتميزة في مجال القانون والادعاء إلى المستوى الشعبي، وخاصة إلى المستوى الشعبي في جنوب تركستان الشرقية ، وتشجيعهم على التواجد بين الجماهير؛ ويجب علينا أن نعمل باستمرار على تحسين القدرة على الحكم على المستوى الشعبي.

أجرى شهود فروا إلى الخارج مقابلة مع السيدة غولبيا قاضي بيك، التي تعيش حاليًا في كازاخستان، بعد عملية الاعتقال الجماعي التي وقعت عام 2017. ووصفت ما تعرفه عن مطالب وواجبات الكوادر التي تم إرسالها إلى المستوى الشعبي منذ تعيينها على وظيفتها عام 1999.

وقالت إنه منذ عام 1998، كانت تعمل في مجال تنظيم الأسرة للمرأة الريفية في مقاطعة غولجا، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أخذ الكوادر الذين تم إرسالهم إلى المناطق الريفية، كلفوا بجمع آراء الأسر الرئيسية الذين يشتبه في استهدافهم من قبل الحكومة، في السياسة الحكومية. لكن في عامي 2014–2013، وخاصة بعد عام 2015، ارتفع عدد الكوادر المرسلة إلى المناطق الريفية بشكل كبير. خلال هذه الفترة، كانت المهمة الأساسية للكوادر هي جمع وإرسال كافة المعلومات الخاصة بالأسر المخصصة لهم.

وقالت السيدة غولبيا إن الكوادر التي أرسلت إلى المستوى الشعبي في ذلك الوقت، كانوا يقومون بفحص المعتقدات الدينية للأسر التي يستهدفونها، ودخل أفراد الأسرة، والاستجابة للعمل الحكومي بشأن قضايا مثل سياسة تنظيم الأسرة، وما إذا كانت الأسرة لديها سابقة. وأصبحت التقارير التي قدمتها هذه الكوادر "حقائق إجرامية"، واستنادا إلى تلك التقارير نفذت الحكومة عمليات الاعتقال واسعة النطاق التي اندلعت عام 2017، والتي تم فيها سجن واعتقال ملايين الأشخاص في المناطق التي يشكل فيها الأويغور الأغلبية في ما يسمى بمعسكرات "إعادة التعليم".

وقالت شاهدة من المعسكرات في هولندا، السيدة قلبنور صديق، إن إصرار ما شينغروي على إرسال عدد كبير من الكوادر إلى المستوى القواعد الشعبية، خاصة في قرى المقاطعات والمحافظات الجنوبية التي لا يزال الأويغور يشكلون فيها الأغلبية، من أجل الحفاظ على استقرار المنطقة، في 2018–2017، باسم "إعادة تثقيف" الأويغور في المعسكرات. وهذا يذكرنا إرسال الحكومة الصينية جميع المسؤولين الحكوميين في أورومتشي وحتى معلمي المدارس الابتدائية إلى القرى في المنطقة الجنوبية من تركستان الشرقية قبل الاعتقال الجماعي لشعب تركستان الشرقية في المعتقلات والسجون والمعسكرات العقابية.

في عام 2017، أطلقت الحكومة الصينية ما يسمى بحملة "معرفة رأي الشعب، واسداء المعروف للشعب"، حيث أرسلت ما لا يقل عن 200 ألف كادر إلى المستوى القواعد الشعبية، وأدخلت الكوادر الصينية إلى منازل المسلمين الأويغور باسم" القريب التوأم" قبل تنفيذ عملية الاعتقال الجماعي للأويغور في عام 2017

ووضع ما لا يقل عن مليوني شخص في معسكرات عقابية قسرية.

وذكّرت السيدة قلبنور صديق بسياسة ما يسمى بـ " القريب التوأم" التي تم تطبيقها في عهد تشين تشوانغو، أي خلال الفترة 2017–2018، عندما كانت عمليات الاعتقال الكبيرة في أوجها عندما كان ما يسمى بـ "القريب التوأم" تم إرسالهم إلى منازل الأويغور، وتم تخصيص أسبوع واحد شهريًا لقضاء 24 ساعة مع أفراد الأسرة في منازل الأويغور، وتذكر أنه كان من واجبهم البقاء معًا.

وذكرت السيدة قلبنور نقلاً عن عائلتها أنه في ذلك الوقت، كانت الكوادر الصينية متمركزة أيضًا في منازل الموظفين الأويغور الحكوميين في أورومتشي لمراقبة الوضع والسيطرة عليه.

وبحسب الأخبار الصينية، قال ما شينغروي في خطابه يوم 24 إبريل/ نيسان: "إن حكم شينجيانغ بشكل شامل وفقاً للقانون مهمة طويلة الأمد، والمسؤولية ثقيلة، والطريق طويل".

أعربت السيدة قلبنور صديق عن قلقها بشأن كلمات ما شينغروي: "حتى في الوضع الحالي حيث يتم اتهام سياسة الحكومة الصينية تجاه الأويغور بـ "سياسة الإبادة الجماعية" في الدول الديمقراطية الغربية، فإن إصرار المسؤول الصيني ما شينغروي على الاستقرار باعتباره المهمة الرئيسية والدعوة إلى إرسال كوادر صينية إلى قرى المنطقة الجنوبية في تركستان الشرقية هو إشارة إلى أن وتيرة سياسة القمع مستمرة في المنطقة، وسوف تشتد أكثر.

الأمم المتحدة ترفض مساعدة طالبي اللجوء السياسي الأويغور في تايلاند

على الرغم من أن وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تساعد ملايين اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي في جميع أنحاء العالم كل عام، إلا أنها رفضت مساعدة أكثر من 40 طالب لجوء سياسي أويغوري منذ 10 سنوات في تايلاند.

وفقا للتقرير، الذي اقتبس من الوثائق الداخلية التي صدرت مؤخرا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن الحكومة التايلاندية سبق أن تقدمت بطلب للحصول على مساعدة لـ 48 من طالبي اللجوء السياسي من الأويغور، الذين تم احتجازهم في المعسكرات التايلاندية على مدى السنوات العشر الماضية في ظروف سيئة للغاية التي تشكل خطرا لحياتهم، لكن المفوضية رفضت تلبية طلباتهم للجوء السياسي.

ومع ذلك، تقول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنها طرحت قضية الأويغور أمام السلطات التايلاندية،

لكن السلطات التايلاندية لم تتعاون في الاجتماع مع اللاجئين وإيجاد حل لقضيتهم.

وبحسب الخبر الذي نشرته وكالة الأنباء المستقلة "نيو هيومانيتي" مؤخراً، من الوثائق الداخلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن اللاجئين الأويغور، فإن الحكومة التايلاندية تقدمت بطلب غير رسمي إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساعدة في مشكلة اللاجئين الأويغور قبل خمس سنوات، إلا أن مسؤول الأمم المتحدة قدم توصية بعدم القيام بذلك.

وذكرت صحيفة "نيو هيومانيتي" أن وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تشعر بالقلق من إثارة غضب بكين وتقليل تعاونها مع المنظمة والتبرعات المقدمة للوكالة.

وقال جون كوينلي الثالث (John Quinley III)، مدير منظمة حقوق الإنسان "دعم الحقوق"، الذي قرأ الوثائق الداخلية للمفوضية، إن الوثائق الداخلية للمفوضية تظهر أنها لم تبذل جهدا في حل مشكلة الاحتجاز لأجل غير مسمى للاجئين الأويغور.

يقول جون كوينلي: "لقد قرأت وراجعت الوثيقتين الداخليتين المتعلقتين بمعاملة الأمم المتحدة للاجئين الأويغور". من هذا يمكننا القول إن الأمم المتحدة لم تكن نشطة في حل مشكلة الاحتجاز لأجل غير مسمى للاجئين الأويغور.

وفي 16 مايو/ أيار، قال جون كوينلي في مقابلة حصرية إن "الوثائق تظهر أنه على الرغم من أن السلطات التايلاندية طلبت المساعدة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلا أن المفوضية أظهرت تكاسلا واضحا في الاستجابة".

ومع ذلك، في بيان مكتوب خاص تم تقديمه لمراسلنا الإذاعي يوم 15 مايو، قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنهم أثاروا قضية اللاجئين الأويغور بشكل مكثف مع الحكومة التايلاندية وسوف يستمرون في القيام بذلك، لكن الحكومة التايلاندية لم تسمح لهم اللقاء مع اللاجئين.

وجاء في البيان المكتوب: "ومع ذلك، يمكننا القول إن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قامت وستواصل إثارة هذه القضية بشكل مكثف مع السلطات التايلاندية. لكن على الرغم من طلباتنا، لم يُسمح لنا أبدًا بلقاء اللاجئين أو المشاركة في حل القضية. »

وفي بيان صدر نيابة عن المتحدث الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للمفوضية، بابار بالوتش، قال: "إن التفكير بخلاف ذلك هو سوء فهم لما حدث. وفي بيان، رفضت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضًا الكشف عن تفاصيل قضية اللاجئين الأويغور، قائلة إن ذلك "من أجل تجنب تقويض الجهود المبذولة لحل قضية حساسة للغاية، فضلاً عن القيود السرية".

وبحسب جون كوينلي، فإن وثائق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تظهر أنها قلقة من بكين بشأن قرارها في قضية اللاجئين الأويغور.

يقول جون كوينلي: "تُظهر الوثائق أن قضية اللاجئين (الأويغور) قد تم تأجيلها لأسباب سياسية". هناك خوف من بكين. ولأن وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تحاول تخفيف قضية اعتقال الأويغور مع بكين، فمن المحتمل أنها تجنبت الضغط.

تظهر وثائق المفوضية الداخلية أن الحكومة التايلاندية طلبت من المفوضية في عام 2020 القيام بدور فعال في حل مشكلة الاحتجاز لأجل غير مسمى للأويغور، لكن موظفي المفوضية نصحوا بعدم القيام بذلك. وتبين أن 41 من أصل 48 من طالبي اللجوء السياسي الأويغور في ذلك الوقت قد بقوا الآن. وأن خمسة منهم حكم عليهم بالسجن لمحاولتهم الهروب من المخيم عام 2020، وتوفي اثنان منهم بسبب المرض في مركز الاحتجاز.

على الرغم من رفض المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التقارير المتعلقة بموقفها من قضية اللاجئين الأويغور، فقد تعرضت لانتقادات من قبل منظمات حقوق الإنسان. وتعتقد مايا وونغ (Maya Wong)، نائبة مدير منظمة هيومن رايتس ووتش في شؤون الصين، أن موقف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "مثير للاشمئزاز".

وتقول مايا وانغ: "إن المفوضية ملزمة بحماية اللاجئين، بما في ذلك إعادة توطين اللاجئين المؤهلين في بلدان ثالثة". في رأيي أن الحادثة الواردة في هذا التقرير مثيرة للاشمئزاز، وبحسب هذا التقرير يبدو أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قررت الاستمرار في احتجاز الأويغور في مخيمات اللاجئين. لأنه يبدو أنه خائف من خسارة أموال التبرعات الصينية.

تشير مايا وانغ إلى أن هذا الحادث يكشف مدى تأثير القوة الاقتصادية للصين على نظام الأمم المتحدة. تقول مايا وانغ: "أعتقد أن هذا الحادث يوضح مدى تأثير القوة الاقتصادية للصين على نظام الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئاتها المهنية والدول التي تتشكل منها الأمم المتحدة". لذا فهذه أخبار مثيرة للقلق. ووفقاً لمايا وانغ، "يجب على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تصحيح أخطائها على الفور واتخاذ إجراءات فورية لمضاعفة جهودها لإعادة توطين اللاجئين الأويغور".

ومع ذلك، قال نائب مدير الأبحاث والأنشطة في مؤسسة حقوق الإنسان الأويغورية، بيتر إيروين (Peter Irwin)، إن الاحتجاز التعسفي للاجئين الأويغور في تايلاند لسنوات متواصلة "مروع" و"سخيف".

وقال بيتر إيروين في مقابلة أجريت معه في 16 مايو/ أيار: "لا يوجد سوى 40 من المحتجزين الأويغور في هذه القضية حاليًا في بانكوك بتايلاند". وهذا في حد ذاته أمر مرعب. إن الاحتجاز التعسفي لمجموعة أو فرد دون أي تهمة أو محاكمة هو أمر سخيف تماما. »

حالياً، تعتبر الظروف المعيشية والصحية للاجئين الأويغور في المعسكرات التايلاندية إحدى القضايا التي تشغل منظمات حقوق الإنسان. وتبين أنه في العامين الماضيين، توفي اثنان من اللاجئين الأويغور بسبب المرض. يحذر بيتر إيروين من أن المزيد من اللاجئين الأويغور قد يموتون إذا لم يتم إطلاق سراحهم على الفور. يقول بيتر إيروين: "توفي اثنان من الأويغور المحتجزين في المعسكرات التايلاندية بسبب المرض. وبغض النظر عما يقوله خبراء الأمم المتحدة، يجب إطلاق سراح هؤلاء الأشخاص، حتى من الناحية الإنسانية والأخلاقية. وكما تعلمون، فقد توفي العديد من هؤلاء الأشخاص في الأعوام الماضية بسبب سوء الحالة الصحية وظروف الاحتجاز. إذا لم يتم حل هذه القضية، فقد يموت المزيد من الأشخاص في السنوات القادمة. "إن حبس هؤلاء الناس بدون تهمة موجهة إليهم أو محاكمتهم لأكثر من عشر سنوات بحد ذاته ضرب من الجنون."

وتبين أنه في وثائق الأمم المتحدة "زادت الحكومة التايلاندية من مطالبتها للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإيجاد حل لهذه المشكلة منذ عام 2019"، وأن "تايلاند قد تسمح للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بلقاء الرهائن الأويغور"، ولكن في الوقت ذاته إن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانت متشككة في نوايا السلطات التايلاندية في هذه التوصية.

وجاء في وثيقة أن "مكتب الأمم المتحدة يعتقد أن تايلاند قد تستخدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كدرع لتشتيت غضب الصين"، وقالت المفوضية في أواخر عام 2020 إن "السلطات التايلاندية قد قررت بعدم اتخاذ خطوات فعالة قبل الاتصال الرسمي بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين".

وفي وثيقة أخرى، لوحظ أنها حذرت من "خطر التأثير السلبي على أنشطة المفوضية في الصين"، فضلاً عن "تمويل ودعم الصين للمفوضية". وتبين أن الميزانية البالغة 7.7 مليون دولار تشمل 10 وظائف ومشاريع لوكالة اللاجئين.

ولا يريد جون كوينلي، مسؤول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الإساءة إلى الحكومات، لكنه يصر على أن هناك أدلة موثوقة على تعرض الأويغور للاضطهاد، لذا ينبغي منحهم حق اللجوء.

يقول جون كونلي: "إنهم لا يريدون قطع العلاقات مع الحكومات، أو إيقاف الأموال، أو الإساءة إلى الحكومات، وخاصة الصين بشأن قضية الأويغور، ولكن يجب منحهم وضع اللاجئ وإعادة توطينهم على الفور في دولة ثالثة". »

تم الكشف عن وثائق داخلية للمفوضية بعد أن أبلغ محققو حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة الحكومة التايلاندية في وقت سابق من هذا العام أنهم يشعرون بالقلق بشأن وضع اللاجئين الأويغور وطلبوا معلومات حول وضعهم.

حذر تقرير لمحققي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة في فبراير من هذا العام من أن احتجاز الحكومة التايلاندية للاجئين لفترات طويلة من الزمن يرقى إلى مستوى الاحتجاز التعسفي، وطالبوا معلومات مفصلة عن وضع الرهائن الأويغور وعائلاتهم ومحاميهم وهل يسمح لهم مقابلة أي شخص منهم يريدون لقاءه.

مراسلون بلا حدود: تعتقل الصين أكبر عدد من الصحفيين في السجون

الصين لديها أكبر عدد من الصحفيين في السجون

المصـــادر

/https: / /turkistanpress.com /ar

https: / /turkistantimes.com /ar

https: / /www.rfa.org /uyghur /xewerler /xitay-uyghur-oqughuchilarning-mengisini-yuyuwatidu-08232023154025.html

صوت تركستان

من نحن؟

جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام – وكالة أنباء تركستان الشرقية (Istiqlal عربي)

تهدف وكالة أنباء تركستان الشرقية إلى إنتاج أفكار نظرية وعملية حول وسائل الإعلام على أساس أهميتها الاجتماعية وآثارها، وتقديم الاقتراحات والملاحظات والبحث، والقيام بأنشطة تعليمية وتثقيفية، من أجل المساهمة في خلق بيئة إعلامية أكثر حرية واستقلالية واحترامًا. كما تستغل جميع الوسائل الممكنة لحماية قيم شعب تركستان الشرقية، مع مراعاة عمل وسائل الإعلام والسياسة و المتغيرات الاقتصادية، وتسعى إلى زيادة الوعي حول قضية تركستان الشرقية، وكشف جرائم وسياسات الصين القمعية والاضطهادية في تركستان الشرقية، وخصوصا جريمة الإبادة الجماعية التي تطبقها الصين الشيوعية منذ احتلال تركستان الشرقية سنة 1949م.

من الممكن تحقيق وعي أفضل حول قضية تركستان الشرقية في العالم الخارجي، وخاصة في تركيا، من خلال توفير تدفق الأخبار بناءً على معلومات ومصادر موثوقة. هدفنا الرئيسي هو خدمة قضيتنا (قضية تركستان الشرقية) من خلال إجراء عمل إعلامي احترافي وإيجابي وصادق من أجل كسب تعاطف ودعم الجمهور الدولي، ومواجهة جميع أنواع السياسات القمعية التي تطبقها السلطات الصينية ضد نضالنا.

رئيس التحرير	بلال عزيزي
هيئة التحرير	د. عبد الوارث عبد الخالق مريم عبدالملك
الإخراج الفني	مريم عبدالملك
الكاريكاتير	رضوى عادل
الإشراف	جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام

Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dük 2
Sefaköy Küçükçekmece İSTANBUL
info@turkistanmedia.com
turkistantimes.com /ar
istiqlalhaber.com
turkistanpress.com
+90 212 540 31 15
+90 553 895 19 33
+90 541 797 77 00